أثر برامج الصندوق النقدي الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر

الدكتور: بن عبد الفتاح دحمان
أستاذ محاضر جامعة أدرار

تمهيد:

نظراً للظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينات على مختلف الأصعدة، وجدت نفسها أمام خيار المؤسسات النقدية والمالية الدولية، لتعيد بذلك النظر في سياساتها الاقتصادية وتشريعاتها التنظيمية، وإعادة الاعتبار بصفة خاصة لجهازها المصرفي وهذا بإعادة الاعتبار له باعتباره موجهاً للسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري؛ إذ عرفت هذه الأخيرة تحولاً ملحوظاً بداية من سنة 1990 ليعاد تنظيم السلطة النقدية وتكييف أدوات الضبط النقدي في الجزائر مع التحول الذي عرفه اقتصادها.

وانطلاقاً من هذا سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل وتقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر باعتبارها أحد المعالم الأساسية لقياس أداء الجهاز المصرفي، وهذا في ظل وصفات الإصلاح المقترحة من الصندوق النقدي الدولي؛ والتي استهدفت آنذاك مساعدة الجزائر في الخروج من الوضع الحرج الذي كانت تعرفه الجزائر حينها على المستوى الاقتصادي خاصة. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج التحليل الكمي والكيفي لمختلف المؤشرات العينية والنقدية للاقتصاد الجزائري التي تمكننا من تفسير أداء السياسة النقدية خلال فترات التعاقد.

اقتربت الجزائر من الصندوق النقدي الدولي مع نهاية الثمانينات، إذ تعاقدت الجزائر مع الصندوق النقدي الدولي عن طريق عقد تثبيت في 1989/05/31 بمبلغ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، لِيُستخدم المبلغ كلياً كشريحة واحدة في 30 ماي 1989.[1] وقد أُرفق بتسهيلات التمويل التعويضي والمفاجآت بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وكذا مساعدة الإصلاحات الاقتصادية المقدمة من طرف البنك الدولي بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي.[2]

---

(1) الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر**، (الجزائر، دار هومة، أبريل 1996م)، ص: 195

(2) Ahcéne Lounis, **La Politique monétaire dans le cadre d'une transition vers une economie de marché. Cas de L'Algerie**. (Alger, I.S.ECO, Magistaire non Publie,1995), P :89

ستتناول هذه الورقة الموضوع وفقاً للمحاور التالية:

أولاً: إعادة توجيه السياسة النقدية في الجزائر غداة الاستعداد الائتماني الأول،

ثانياً: الواقع النقدي في الجزائر غداة الاستعداد الائتماني الثاني،

ثالثاً: أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاستعداد الائتماني الثالث،

رابعاً: مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل اتفاق القرض الموسع،

استنتاجات.

أولاً: إعادة توجيه السياسة النقدية في الجزائر غداة الاستعداد الائتماني الأول

لقد أشرفت حكومة "مولود حمروش" على إبرام الاستعداد الائتماني الأول مع الصندوق النقدي الدولي، وقد انجر عن هذا الاتفاق مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية؛ ففي المجال النقدي يعد إصدار القانون 10/90 أبرز هذه الإصلاحات، وأهم ما تضمنه هذا القانون نتعرض إليه كالآتي:

*إرجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري،

*استقلال البنك المركزي وتناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد،، إذ تم وضع سقف أقصى لتسبيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية،

*إرجاع الديون المتراكمة على الخزينة اتجاه البنك المركزي وفق جدول زمني مدته 15 سنة ابتداءً من سنة صدور القانون،

*إعطاء الصبغة التجارية للبنوك الأولية وكذا المؤسسات المالية؛ إذ أعاد لها وظائفها التقليدية بعد خروج الخزينة من الدائرة الائتمانية، كما أصبحت تلك الهيئات تعمل في ظروف المخاطرة، وتم كذلك إلغاء الاكتتاب الإجباري في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية،[3]

*إنشاء مركز المخاطر ليُكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض، طبيعة القروض الممنوحة وسقوفها، المبالغ المحسومة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، وعلى هذا الأساس أوجب بنك الجزائر على كل الهيئات المتعاطية للقروض والمتواجدة على التراب الوطني الجزائري الانضمام إلى هذا المركز، واحترام قواعد أدائه بحيث لا يمكن لأي هيئة مصرفية منح قروض مصرح بها لدى مركز المخاطر إلا بعد استشارته،

*وُضِعَ مجلس النقد والقرض كأعلى هيئة هرمية للسلطة النقدية في الجزائر، ليتمتع على إثر ذلك بصلاحياته كمجلس إدارة وصلاحياته كسلطة نقدية،

*إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي، تحت إشراف البنك المركزي الجزائري الذي أصبح يسمى بداية من صدور هذا القانون بـ"بنك الجزائر"،

---

(3) كان تمويل عجز الميزانية يتم آلياً من طرف البنك المركزي في شكل تسبيقات وحساب بريدي جاري دائم، ومن طرف البنوك التجارية عن طريق الاكتتاب الإجباري (بنسبة 05% من الودائع) لسندات الخزينة، وقد أدت هذه العملية إلى تراكم مديونية كبيرة على الخزينة العمومية لصلح الجهاز المصرفي.

*وَضَعَ القانون 10/90 مرتكزات أساسية لتحقيق استقلالية السلطة النقدية، فالمحافظ يُعَيّن بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية لمدة ست (06) سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ونفس الشيء بالنسبة لنوابه الثلاثة الذين يعينون لمدة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد كذلك لمرة واحدة، كما أن مهامهم تُنهى بمرسوم يصدر عن هيئة التعيين، كما أصبح البنك يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ورأسماله مكتتب كلية من طرف الدولة،

*إمكانية إقامة فروع لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية على التراب الجزائري، إذ أنشئت عدة بنوك في هذا الإطار؛ كبنك البركة (06 ديسمبر 1990)، بنك الاتحاد -Union Bank– (07 ماي 1995)...

*إنشاء لجنة للرقابة المصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة المصرفية، إذ يمكنها أن تُسلط عقوبات على المخالفين، كالتنبيه، اللوم، المنع من ممارسة بعض الأعمال وغيرها من تقييد ممارسة النشاط، منع واحد أو أكثر من المقيمين على المؤسسة المعنية من ممارسة صلاحياته لمدة معينة مع تعيين مدير مؤقت أو دونه، إنهاء خدمات واحد أو أكثر من المقيمين المذكورين مع تعيين مدير مؤقت أو دونه، إلغاء الترخيص بممارسة العمل. وفضلاً عن ذلك يمكن للجنة المصرفية أن تقضي إما بدلاً عن هذه العقوبات التأديبية، وإما إضافة عقوبة مالية لا يجوز أن تتعدى الرأسمال الأدنى المفروض أن يتوفر لدى المؤسسة المعنية، وتقوم الخزينة بتحصيل هذه المبالغ التي تدخل في ميزانية الدولة.

ثانياً: الواقع النقدي في الجزائر غداة الاستعداد الائتماني الثاني

تم تحرير رسالة النية التي تخص اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني للجزائر مع الصندوق النقدي الدولي بتاريخ 27 أفريل 1991 ليُنفذ بتاريخ 03 جوان 1991 بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة مقسمة إلى أربع شرائح، إذ لم يتم سحب الشريحة الرابعة (مارس 1992) نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية لمحتوى الاتفاقية المبرمة، ورغم الانتقاد الموجه لهذا العقد إلا أن الجزائر لم يكن أمامها أيسر من هذا الحل وهو ما جعل السيد "كاموديسوس" يصرح أمام الصحافة بقوله: "لا أعتقد أن هناك بنوكاً في العالم تقبل الموافقة بإجماع قرض الجزائر في 03 جوان 1991".[4]

ويمكن استعراض الإجراءات النقدية التي تضمنها هذا البرنامج في الآتي:

*العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 وذلك بجعلها في حدود 41 مليار د.ج،

*تخفيض الدينار قصد التقليص من الفرق المسجل بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25%.

*تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، حيث تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17%.

إلا أن المؤشرات المسجلة لسنة 1991 كانت كالتالي:

(4) M.E.Ben Issad, **Algérie: Restructurations et réformes économiques (1979-1993)**, (Alger, OPU,1994), PP : 140-141

*استمرار انزلاق الدينار، إذ أصبح الدولار الواحد يقابله 18.47 د.ج بعد ما كان الدولار الواحد سنة 1990 يقابله 8.96 د.ج، مع تسجيل توسع العجز في ميزان رؤوس الأموال إذ وصل مستواه إلى 1.23 مليار دولار أمريكي،

*ارتفاع نشاط السوق الموازية نتيجة الفرق الشاسع بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (تسرب نقدي خارج القنوات الرسمية)، ففي سنة 1990 كان السعر الرسمي للدولار الواحد هو 10 د.ج ليرتفع سنة 1991 إلى 17.70 د.ج، بينما في السوق الموازية نجد 01 دولار أمريكي يباع مقابل 32.50 د.ج خلال الفترة المذكورة.[5]

*استمرار سلبية معدل الفائدة الحقيقي،

*ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14%،

*انخفاض نسبة متحصلات الحكومة من البنك المركزي، إذ سجل هذا المكون نمواً سلبياً بمقدار 04.27% وهذا نتيجة قواعد الصرامة في السياسة الميزانية نتيجة الاتفاق مع الصندوق النقدي الدولي،

*توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66%،

*توسع القروض المقدمة للاقتصاد لتسجل نسبة 31.90%،

*نمو الكتلة النقدية M2 بـ 21.3% بعد ما كان معدل النمو في سنة 1990 يساوي 11.3%،

*تراجع معدل السيولة إلى 53% بعد ما كان في سنة 1990 يساوي 64%، وهذا يعد مؤشراً ايجابياً لأداء السياسة النقدية،

*استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك، حيث وصل إلى 22.8%.

لقد رأت حكومة "سيد أحمد غزالي " ضرورة مراجعة قانون النقد والقرض، لاسيما في ما يتعلق بإدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وكذا الحدود الضيقة التي يضعها قانون النقد والقرض في وجه تحرك الحكومة في المسألة النقدية، لذا حاول رئيس الحكومة آنذاك كسر استقلالية بنك الجزائر إلا أن تسارع الأحداث حال دون ذلك.[6] فهذه الحكومة[7] عملت على التقليص من دور السلطة النقدية إذ جمّدت وأرجعت إلى الوراء الكثير من التدابير التي بدأتها الحكومة السالفة لينتج عن ذلك بعض المؤشرات السلبية كارتفاع معدل التضخم (مقاساً بمؤشر أسعار المستهلك) سنة 1992 إلى 31.2%. وعليه رأى خبراء الصندوق النقدي الدولي أن النتائج غير منسجمة مع الاتفاق المبرم؛ إذ وصل الأمر في سبتمبر 1991 إلى شبه توقف للاتفاق، إلا أنه تم تدارك الموقف بإعداد خطاب نوايا جديد في أكتوبر 1991 لتتعهد الجزائر بموجبه بـ:

*تخفيض الدينار لينتقل سعر الدولار الواحد من 18.5 دج إلى 22.5 د.ج،

*رفع تكلفة القروض (جعل معدل الفائدة موجب)،

---

(5) M.E Ben Issad, **La réforme économique en Algerie (ou l'indicible ajustement structurel)**, (Alger,OPU,édition mise à jour, 1991), P :110

(6) عبد المجيد قدي، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية؛ دراسة النظام الضريبي الجزائر ي في الفترة 1988-1995**.(الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، 1995م)، ص: 259

(7) اهتمت حكومة "سيد أحمد غزالي " بتنظيم أول انتخابات تشريعية تعددية.

*الضغط على النفقات وإعادة تقييم الإيرادات للوصول إلى رصيد موازني في حدود 4.9% من الناتج الداخلي الإجمالي،

*القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.

ابتداءً من عام 1992، وفي ظل انعدام اليقين السياسي وارتفاع الصراع المدني وتضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي، اتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية، إذ وصلت نسبة أعباء خدمة الدين في 1992–1993 إلى 80% من متحصلات الصادرات لتصبح استرتيجية الجزائر تستهدف وفاء خدمة الدين الخارجي مع مساندة النشاط الاقتصادي باتباع سياسة مالية توسعية؛ إذ زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 02% من إجمالي الناتج المحلي خلال تلك الفترة، بينما ارتفعت نسبة الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي من 06% عام 1991 إلى 08.4% عام 1994. ونتيجة لذلك هبطت نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الحكومية بأكثر من 10% من إجمالي الناتج المحلي، كما بلغ العجز في الميزانية العامة نسبة 08.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1993، كما أن عدم تعديل سعر الصرف وانتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية أثر على الوضع الميزاني إذ قد بلغت تكلفة ذلك على الميزانية العامة نسبة 05% من إجمالي الناتج المحلي، لتنشأ الأسواق الموازية وينتشر تهريب كميات ضخمة من السلع المدعمة إلى البلدان المجاورة.[8]

إن تراجع الجزائر قليلاً عن سياسة التشدد المالي أثر في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية العامة، إذ أدى التوسع النقدي السريع إلى بروز ضغوط تضخمية ساهمت في انخفاض قيمة الدينار الجزائري، أما الانخفاض المسجل على مستوى سرعة دوران النقود بمعناها الواسع بالعلاقة إلى الدخل فقد تسببت في عودة ظهور الزيادة في عرض النقود. فخلال فترة 1992–1993 كانت السياسة النقدية توسعية، إذ زاد حجم النقد بمفهومه الواسع بنسبة 22% على مدى الفترة المذكورة أعلاه نظراً لاستهدافها تمويل العجوزات الضخمة للميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وقد تُنسب نسبة كبيرة من الزيادة في الائتمان المصرفي خلال هذه الفترة إلى احتياجات صندوق إعادة التقييم الذي أُنشئ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، إذ تضاعف على إثر ذلك رصيد إجمالي الائتمان الموجه للحكومة بثلاث مرات تقريباً.([9])

لقد ذهبت حكومة "بلعيد عبد السلام" ببرنامجها الاقتصادي الذي تم الابتعاد فيه نوعاً ما عن الصندوق النقدي الدولي وسياساته، لتُعيد الجزائر التعاقد مع الصندوق بمجيء حكومة "رضا مالك".

ثالثاً: أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاستعداد الائتماني الثالث

لقد غطى الاستعداد الائتماني الثالث الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995. وقد استهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر صرف الدينار وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليتقارب مستواه من مستوياته السائدة في البلدان الشريكة اقتصادياً وهذا بتقليص معدل توسع الكتلة النقدية M2 إلى 14% خلال فترة البرنامج، بعدما كان 21% في 1993، كما استخدمت بعض الوسائل لدعم الدينار منها:

---

(8) كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**،(واشنطن، الصندوق النقدي الدولي، 1998م)، ص:11

(9) كريم النشاشيبي وآخرون، نفس المرجع، ص ص: 61–65

*رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%،

*جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%،

*معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%،

*التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.

وقد استُخدمت مجموعة أدوات لتحقيق الأهداف أعلاه، وهي:

*تعديل معدل الصرف ليصبح 36 د.ج للدولار الأمريكي، أي تخفيض الدينار بمعدل 40.17%،

*تخفيض عجز الخزينة إلى 3.3% من الناتج الداخلي الإجمالي،

*تحرير المعدلات المدينة للبنوك،

*رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي لأجل تعبئته.

أما أهم النتائج النقدية المحققة على مستوى الاقتصاد الجزائري؛ فنستعرضها كالآتي:[10]

*تحقيق نمو سلبي على مستوى الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 0.4% سنة 1994، إذ أن هذا المعدل كان بعيداً عن معدل النمو المستهدف 03%،

*تسجيل معدل تضخم (بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) يساوي 29%،

*تم تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار، وهذا ما أدى إلى تخفيض العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 04.40% مقابل 05.70% المستهدفة في البرنامج،

*تخفيف الحكومة لمديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي؛ حيث انخفض معدل الديون الموجهة إلى الحكومة بنسبة 11.22% و13.04% لسنتي 1994 و1995,

*تم اعتماد سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية دون المعدل المحدد دولياً لأجل السماح للبنوك التجارية القيام بعملية التوسع الائتماني،

*ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994، في حين أن الزيادة المقدرة في البرنامج كانت عند مستوى 14.2%. وهذا يعكس تباطؤ معدل نمو الائتمان المحلي عن النسبة المستهدفة،

*تسجيل عجز في الحساب الجاري لسنة 1995 بمقدار 2.8 مليار دولار، أي ما يعادل 06.90% بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أن حساب الرأس المال غير النقدي نجم عنه عجز مقداره 01.91 مليار دولار؛ مما أدى إلى عجز إجمالي في الميزان قدره 04.71 مليار دولار سنة 1995.

*الإعلان فعلياً عن إقامة سوق للصرف بين البنوك في ديسمبر 1995.

إن ما يمكن أن نستشفه من خلال ما تحقق سابقاً؛ هو استهداف الجزائر اعتماد آليات السوق، وذلك بتفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وهذا ما يفسره ارتفاع معدلات الفائدة خلال سنة 1994، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة سواء في السوق النقدية أو في ما بين البنوك، كما تم فرض نسبة 25% كاحتياطي إلزامي، كما باشرت الخزينة إصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16.5%. وقد عملت السلطة النقدية في الجزائر كذلك سنة 1995

---

(10) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص ص:209-213

على تخفيض معدل الزيادة في السيولة المحلية بما يتماشى وأهداف ميزان المدفوعات والأسعار؛ إذ تم تخفيض نسبة إعادة الخصم ضمن إعادة التمويل المقدم من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية، وكذا إدخال أسلوب البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية « Opérations d'appels d'offre sur le marché monétaire » وهذا في شكل مزايدات القروض« Adjudications de crédits » ، وتحديد مستوى السحب المكشوف بحيث لا يتجاوز رقم الأعمال المحقق من طرف المتعاملين، وهذا لمدة 15 يوماً كحد أقصى تطبيقاً لقواعد التسيير الحذرة.

رابعاً: مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل اتفاق القرض الموسع

لقد غطى اتفاق القرض الموسع فترة ثلاث سنوات (22 ماي 1995–21 ماي 1998) بمبلغ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ أي 127.9% من حصة الجزائر.[11]

لقد استهدف الاتفاق إعادة الاستقرار النقدي من أجل تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، كما تم تسطير سياسة اقتصادية تُفضي إلى تحقيق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 05% خلال فترة البرنامج، مصحوب بإرساء نظام للصرف والعمل على استقراره (إنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الصعبة ومكاتب للصرف ابتداءً من الفاتح جانفي 1996).

كما أخذ الاتفاق بعين الاعتبار تخفيض الضريبة الجمركية، كما تزعم الحكومة من خلال البرنامج المسطر خلال الثلاث سنوات العمل على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري عند مستوى 06.90% من الناتج الداخلي الإجمالي في 1995/1994 و 02.20% من الناتج الداخلي الإجمالي في 1998/1997 مع تأمين مستوى ملائم للواردات وكذا مراعاة هدف النمو الذي يتماشى وزيادة الادخار الوطني إذ تم تخطيط ترقيته لمعدل 05.50 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1995/1994 و1998/1997.

لقد عملت الحكومة الجزائرية خلال هذا الاتفاق على انتهاج سياسة ميزانية صارمة (تقليص الكتلة الأجرية عن طريق الحد من الزيادة في التوظيف العمومي، إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة، تقليص مجال الإعفاءات الضريبية.)، بحيث سطرت الحكومة في برنامجها زيادة الإيرادات بنسبة 10.50% نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1995/1994 و1998/1997 في حين تعمل على تدنية النفقات العامة إلى 01.80% نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1995/1994 و1998/1997.

إن انتهاج سياسة ميزانية صارمة يقدم راحة للسلطة النقدية، وهو ما يبرره اتباع سياسة نقدية صارمة في نهاية 1995 بمعدلات فائدة حقيقية موجبة (خارج المعدل المتعلق بالسكن)، كما تم السعي لتنمية الوساطة المالية بفضل تفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية كأداة نظام الاحتياطي الإجباري (تعليمة بنك الجزائر رقم: 94/73 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994)، وهذا لأجل التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995، كما قامت الجزائر خلال السداسي الأخير من سنة 1997 بإعادة هيكلة

---

(11) Banque d'Algerie, - Lettre de transmission : Demande d'accord appuyé par le mécanisme élargi du crédit du FMI.
- Mémorandum sur les politiques économiques et financieres de l'Algerie pour la période Avril 1995-Mars 1998.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لأجل تكامله مع الجهاز المصرفي وتفعيل الجانب الادخاري، وعليه فقد اشتمل البرنامج أعلاه على:

*تحرير التجارة الخارجية،

*تحرير الأسعار على المستوى الداخلي،

*إصلاح النظام الضريبي،

*تعميق الإصلاحات المصرفية والمالية،

*إصلاح القطاع العام وخوصصته،...

يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق أن السياسة النقدية عادت خلال هذا البرنامج الموسع كآلية ضبط اقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب؛ إذ قد تم تسجيل في سنة 1995 المؤشرات التالية:[12]

*معدل السيولة $\frac{M2}{LePIB}$: بلغ 38.6% سنة 1995 بدل 49.2% سنة 1993،

*معدل التضخم: بلغ 21.9% نهاية 1995 بدل 38.6% سنة 1994،

*معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: 04.3%،

*نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: 01.40%،

*نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي المسجلة كانت عند مستوى:-06.2%،

*الاحتياطيات الرسمية منسوبة إلى الواردات: 02.1 شهراً، بدل 02.9 شهراً سنة 1994،

*ارتفاع الائتمان المحلي سنة 1995، إذ سجل 05.3%، في حين لم يسجل سنة 1994 سوى 02.8%،

*بلغ معدل خدمة المديونية منسوبة إلى الصادرات من السلع والخدمات خارج المداخيل العاملة: 43.8%.

أما في سنة 1996 فقد تم تسجيل المؤشرات التالية:

*معدل السيولة:36.3%،

*معدل التضخم في نهاية 1996 : 15%،

*معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:04.2%،

*نسبة العجز/ الفائض الكلي للميزانية العامة إلى الناتج الداخلي الإجمالي:0.3%،

*نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت -03.8%،

*الاحتياطيات الرسمية منسوبة إلى الواردات: 02.5 شهر،

*نمو الائتمان المحلي:09.3%،

*معدل خدمة المديونية:36.8%.

إن هذه النتائج المحققة قد ترجع إلى احترام الجزائر للبنود المتفق عليها مع الصندوق النقدي الدولي، والتزامها بمقتضيات البرنامج، لا سيما في جوانبه المتعلقة بالسياسة النقدية والميزانية وكذا التجارة الخارجية.

---

(12) Alain Féler, L'Algerie poursuit la diversfication économique et la transition, **Bulletin FMI**, (Pub :FMI, 05 Aout 1996),P :251

لقد شهد السداسي الأول من سنة 1998 انخفاض سعر البرميل من البترول ليبلغ 16 دولار بعد أن كان متوسط سعره في 1997 يبلغ 19.5 دولار، لتزداد حدة الانخفاض في السداسي الثاني من سنة 1998 ليبلغ 11.90 دولار في المتوسط (سُطر قانون المالية التكميلي على أساس سعر بترول يساوي 18 دولار للبرميل)، لتعكس إيرادات الصادرات هذا الانخفاض إذ بلغت 9.8 مليار دولار في حين بلغت 13.2 مليار دولار في 1997.[13] في حين بلغ العجز الكلي 108 مليار د.ج، أي ما يمثل 03.9% من الناتج المحلي الإجمالي.[14]

كما ارتفع معدل التوسع النقدي سنة 1998؛ فعلى الرغم من تآكل الاحتياطي من العملات الصعبة فإن النمو النقدي بلغ 19.1% لتصبح الكتلة النقدية 1287 مليار د.ج في نهاية 1998 (يعد التمويل النقدي لعجز الخزينة العمومية مصدراً أساسياً للإنشاء النقدي سنة 1998) بعد أن كانت 1081 مليار د.ج في نهاية 1997، ونظراً للمزاحمة المالية (منح القروض للدولة بدلاً من الاقتصاد) انخفضت القروض المقدمة للاقتصاد بمبلغ 10 مليار د.ج، بينما لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر فقد بلغ 226.2 مليار د.ج في نهاية ديسمبر 1998، وهذا مقابل 157 مليار د.ج فقط في نهاية جوان 1997، كما ارتفع معامل السيولة إلى 46.3% في سنة 1998 مقابل 39.2% في سنة 1997.[15]

إن الوضع المسجل أعلاه يعكس مدى التأثير السلبي للصدمة الخارجية على التوازنات المالية الداخلية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يجعل أداء السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري مرهوناً بالتغيرات على المستوى الخارجي.

استنتاجات:

*إن أداء الجهاز المصرفي في الجزائر قبل صدور القانون 10/90 كان محتشماً إن لم نقل ضعيفاً وهذا يعود لسيطرة الخزينة العمومية على السلطة النقدية في الجزائر على اعتبار أن الأخيرة تعمل كمنفذاً لطلبات الأولى المدعومة بجهاز التخطيط على المستوى المركزي. الأمر الذي سُجلت على إثره عدة اختلالات نقدية أثرت على الجانب الحقيقي للاقتصاد. كما أن البنوك في الجزائر آنذاك كانت بعيدة على قواعد التسيير البنكي بسبب سياسة القروض الموجهة حكومياً وِفق مخططات تنموية. إلا أن دخول الجزائر في اتفاقات مع صندوق النقد الدولي جعلها تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية والتي على رأسها السياسة النقدية التي أُعيد توجيهها بصدور قانون النقد والقرض في سنة 1990 لتتحدد العلاقة النقدية بين بنك الجزائر والخزينة العمومية بنص تشريعي وِفق معيار كمي، ويتأسس للبنك المركزي مجلس نقد وقرض لإدارته وتسيير سياسته النقدية.

---

(13) بما أن الجزائر كانت خلال السداسي الأول من سنة 1998 لا تزال مرتبطة بالبرنامج مع الصندوق النقدي الدولي فإنها تمكنت من تعبئة 920 مليون دولار كتمويل استثنائي بموجب إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيلة الصندوق النقدي الدولي. وهو ما يُفسر بالاحتياطي الذي استمر في الارتفاع خلال السداسي الأول ليبلغ 8.9 مليار دولار في ماي 1998. ليتآكل ذاك الاحتياطي ابتداءً من جوان 1998.

(14) بنك الجزائر، **مديا بنك**، "اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كرمان إلى المجلس الشعبي الوطني – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، رقم خاص، ص:04

(15) بنك الجزائر، نفس المرجع، ص:05

*إن صدور القانون 10/90 يعد حدثاً بارزاً في تاريخ السياسة النقدية في الجزائر، إذ أصبح اعتماد تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض في قيمة سعر صرف الدينار الجزائري لتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وكذا تطبيق الحكومة لسياسة ميزانية متشددة أمراً مستهدفاً. ولقد نتج عن تطبيق السياسات المذكورة آنفاً هبوط ملحوظ في نمو السيولة النقدية، كما تم استيعاب السيولة الفائضة بشكلٍ تدريجي ليتولى الجهاز المصرفي دوره كمشرفاً على توجيه السياسة النقدية في الجزائر، وتعود للسياسة النقدية مكانتها كأداة لإدارة الطلب في الاقتصاد الجزائري لا سيما في ظل احترام توصيات التعاقد مع الصندوق النقدي الدولي، على الرغم من التكلفة الاجتماعية والسياسية التي سُجلت آنذاك، والتي لم تستطع آليات الاقتصاد الجزائري امتصاصها.

*إن فعالية السياسة النقدية وأداءها يرتبط طردياً بضبط أوضاع المالية العامة, وبالتالي فعلى الحكومة أن تعمل على إعادة توجيه الإنفاق العام ليصبح القطاع الخاص قائداً وقادراً على توفير فرص العمل ليتحقق بذلك النمو. كما أنه على الرغم من تكلفة إعطاء الاستقلالية للسلطة النقدية وتحميلها المسؤولية في تسيير شؤونها النقدية والمالية؛ إلا أنه يعد أمراً مهماً لأجل تحقيق اقتصاد حقيقي ذا مصداقية. لكن ما أمكن الوقوف عليه يُظهر نوعاً من تراجع القائمين على توجيه الاقتصاد الجزائر عن بعض دعائم استقلالية السلطة النقدية التي أقرها القانون 10/90 وهذا على إثر صدور الأمر رقم 11/03 بتاريخ 26 أوت 2003، والذي تم بموجبه إلغاء القانون 10/90.

*لقد اهتمت الجزائر بالسياسة النقدية بشكل واضح غداة اتفاقها مع صندوق النقد الدولي ودخولها في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي قد يوحي أن متطلبات المشروطية تتطلب الأداء الجيد للدول التي تتعاقد مع الصندوق، ذلك أننا نجد الاقتصاد الجزائرئ تسجل مؤشراته النقدية معدلات إيجابية خلال فترة التعاقد. ويحدث العكس في فترة اللاتعاقد وهو ما يُمكن أن يُستوحى من خلال النتائج السلبية المسجلة خلال فترة 1993 مثلاً، أو تراجع الجزائر عن استقلالية السلطة النقدية بتعديلها للقانون 10/90 سنة 2003.

المراجع المعتمدة

(1) الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر**، (الجزائر، دار هومة، أبريل 1996م).

(2) كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**،(واشنطن، الصندوق النقدي الدولي، 1998م).

(3) عبد المجيد قدي، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية؛ دراسة النظام الضريبي الجزائر ي في الفترة 1988-1995**.(الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، 1995م).

(4) بنك الجزائر، **مديا بنك**، "اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كرمان إلى المجلس الشعبي الوطني – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، رقم خاص.

(5) Ahcéne Lounis, **La Politique monétaire dans le cadre d'une transition vers une economie de marché. Cas de L'Algerie**. (Alger, I.S.ECO, Magistaire non Publie,1995).

(6) M.E.Ben Issad, **Algérie: Restructurations et réformes économiques (1979-1993)**, (Alger, OPU,1994).

M.E Ben Issad, **La réforme économique en Algerie (ou l'indicible ajustement structurel)**, (7) (Alger,OPU,édition mise à jour, 1991).

Banque d'Algerie, - Lettre de transmission : Demande d'accord appuyé par le mécanisme élargi du (8) crédit du FMI.

- Mémorandum sur les politiques économiques et financieres de l'Algerie pour la période Avril 1995-Mars 1998.

Alain Féler, L'Algerie poursuit la diversfication économique et la transition, **Bulletin FMI**, (9) (Pub :FMI, 05 Aout 1996).